

تحديات أمام السعودية والكويت نتيجة توجه قطر والإمارات لتجنيس البدون



في بادرة غير مسبوقة على مستوى المنطقة، قررت كل من قطر والإمارات تجنيس السكان "البدون" على نحو متزايد كجزء من جهودهما لفتح باب المواطننة، مما سيزيد الضغوط السياسية على حارتيهما السعودية والكويت اللتان تمتلكان عدداً أكبر بكثير من البدون مع عملية تجنيس أبطأ.

واستضافت دول مجلس التعاون الخليجي أعداداً كبيرة من البدون لأجيال عديدة، وهم السكان الذين فشلوا في الحصول على المواطننة عندما كانت المنطقة دولاً في القرن الـ20، لكن بعض الدول بدأت الآن بتصحيح هذا الوضع.

وخلال خطاب له في 26 أكتوبر/تشرين الأول، قال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إن الدولة سوف تعدل قريباً قوانين الجنسية لتشمل المقيمين عديمي الجنسية مثل أفراد قبيلة "آل مرة".

وكان ذلك ردّاً من حكومة قطر على الانتقادات بشأن استبعادها للسكان البدون من التصويت في الانتخابات التشريعية في أكتوبر/تشرين الأول في البلاد.

وكانت معاملة الدوحة لمجتمع البدون قد اجذبت اهتماماً دولياً في الأشهر التي سبقت الانتخابات، بعد أن رفضت الدوحة تقديم جوازات السفر القطرية لأفراد قبيلة آل مرة رغم عقود من الإقامة والروابط

التاريخية العميقة بالبلاد.

معضلة البدون

يعتبر معظم السكان البدون في الخليج العربي من نسل بدو الصحراء الذين لم يسجلوا كمواطنين عندما بدأت بلدان المنطقة في الحصول على الاستقلال، وذلك لأنهم اعتادوا على عبور الحدود قبل انسحاب المملكة المتحدة من المنطقة في عام 1971.

ويقدر عدد البدون الذين يعيشون في منطقة الخليج العربي بـ 170 ألفاً إلى 350 ألفاً، ويقطن معظمهم في الكويت وال السعودية، لكن البحرين والإمارات وقطر لديها أيضاً عدد كبير من البدون. ويشار إلى أن الأرقام الدقيقة غير معروفة لأن معظم الحكومات الخليجية تصنف هؤلاء السكان عديمي الجنسية ضمن السكان المولودين في الخارج عند إجراء الاستقصاءات الديمografية.

ورفضت دول الخليج منح هؤلاء السكان المواطننة على مدى عقود من أجل الحفاظ على التوازنات القبلية أو الطائفية داخل حدودها، كما طلت الحكومات المضيفة متسلكة طويلاً في الولايات الوطنية لدى البدون الذين يعيشون داخل حدودها. وخلال حصار قطر 2017-2021 على سبيل المثال، كان ينظر إلى قبيلة "آل مرة" باعتبارها سبيلاً محتملاً للنفوذ السعودي في قطر حيث أن لقبيلة جذوراً في كلا البلدين.

تحفييف قيود التجنیس

وكمجزء من استراتيجيات التحديث الاقتصادي، بدأت دول الخليج تحفييف متطلبات الحصول على التأشيرة والجنسية لجذب السكان المohoبيين والأثرياء، مما يسهل على البدون التقدم بطلب للحصول على الجنسية.

وبعد أن بدأت الإمارات وقطر وال السعودية في تعديل شروط الحصول على التأشيرة والجنسية لتمكين السكان من البقاء لفترة أطول إن لم يكن بشكل دائم. وتهدم هذه التغييرات الاعتبارات السياسية التي حرمت البدون في السابق من الجنسية. ففي حين كان التجنیس نادراً للغاية، أصبح الآن في متناول اليد حتى لغير

المسلمين وغير العرب.

ويمكن أن يساعد هذا التغيير السياسي والاجتماعي في تمكين البدون من الحصول على الجنسية في دول الخليج لا سيما أن لهم جذوراً ثقافية ودينية مماثلة للمواطنين الأصليين. كما سيمثل البدون أيضاً حصنًا ديمغرافيًّا جذابًا للحكومات الخليجية أمام تدفق السكان والمواطنين غير العرب وغير المسلمين.

وتقدم الإمارات وال السعودية و قطر الآن ما يسمى بـ"التأشيرات الذهبية" الدائمة للسكان الذين يظهرون قيمتهم الاقتصادية لهذا البلد، سواء من خلال الاستثمارات وشراء العقارات، أو دفع رسوم كبيرة في حالة السعودية.

وفي فبراير/شباط 2021، أصبحت الإمارات أول دولة خليجية تسمح لغير العرب وغير المسلمين بحسب الجنسية من خلال مواهب خاصة أو استثمارات عالية، وبالتالي قد يتمكن سكان البدون في المنطقة أيضاً من التقديم بطلب للحصول على الجنسية من خلال هذا المسار، خصوصاً إذا كانوا مؤهلين من خلال التعليم أو الثروة.

وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر العاهل السعودي الملك "سلمان بن عبدالعزيز" مرسوماً يفتح باب المواطننة للأفراد "ذوي المواهب الاستثنائية في الدين والطب والعلوم والثقافة والرياضة والتكنولوجيا" ولم يذكر المرسوم اختبارات دينية أو لغوية مما يدل على أن أصحاب مثل هذه المواهب من غير المسلمين وغير العرب قد يكونون أيضاً الآن مؤهلين للحصول على الجنسية السعودية.

تباطؤ السعودية والكويت

لكن الكويت، وإلى حد أقل السعودية، تحرّكان بشكل أبطأ في تحرير تأشيراتهم مما يؤخر تجنيس العدد الكبير من السكان البدون لديهما مقارنة بالبدون الموجودين في قطر أو الإمارات. وبالرغم من برنامج التأشيرات الذهبية ومرسوم الجنسية الجديد لذوي "المواهب الاستثنائية" فإن السعودية لا تميل لتجنيس البدون بسرعة، حيث أن المملكة لا تزال تخترق حجم التأييد الشعبي للتغييرات الاجتماعية والثقافية السريعة لديها.

وقد يعترض المواطنون السعوديون العاديون (الذين يُجرّدون حالياً من نظام الرعاية الاجتماعية السخي) على ضخ جديد لمواطنيهم جدد سوف ينافسونهم على الوظائف والخدمات الحكومية. وفي الوقت نفسه، تباطئات الكويت أكثر في تحرير قواعد التأشيرة والتجمیس، مع رغبة سكانها في تقليل عدد الأجانب الذين يعيشون في البلاد.

كما أن هناك مخاطر سياسية بالنسبة للنظام في الكويت، فإذا جنست العدد الكبير من البدون لديها - يقال إن معظمهم من الشيعة - سيتمكن هؤلاء حينها من التصويت في الانتخابات البرلمانية، مما قد يؤدي وبالتالي إلى تغيير التوازن الحالي للسلطة.

ويشعر العديد من السنة الكويتيين بالقلق من أن يقوض ذلك التوازن الطائفي في البلاد وأن يخلق فرصة نفوذ لإيران في البلاد.

مخاطر متوقعة

ولكن توجه قطر والإمارات نحو تجنيس البدون سيزيد الضغوط الداخلية والخارجية على السعودية والكويت لكي تحذوا حذوها، مما قد يؤثر على سمعتها في حقوق الإنسان. وفي حالة الكويت، قد يشجع السكان البدون على تنفيذ الاحتجاجات والإضرابات وأعمال الشغب.

وقد يتسع البدون الذين يعيشون في السعودية نتيجة ما يحدث في قطر والإمارات، فيضغطون لإحداث تغييرات مماثلة بالنسبة لهم، لكن من المرجح أن يواجهوا مقاومة وحتى حملة قمع من الدولة. وستؤدي مثل هذه الحملة السمعة الدولية للسعودية ما قد يؤثر على ميل المستثمرين للمملكة ويضر بعلاقتها مع بعض حلفائها الغربيين مثل الولايات المتحدة.

وبالمقارنة مع السعودية، تعد الكويت أكثر تسامحاً مع المعارضه العلنية فيما يعد سكانها البدون أنشط سياسياً، وبالتالي فإن ميل الدول الجارة نحو التجنيس قد يجعل البدون الكويتيين يستخدمون الضغط العام لكسر الحواجز السياسية أمام التجنيس.

وفي حين أن الحكومة الكويتية أقل قابلية للرد بحملة قمع واسعة، فإن هذه الاضطرابات داخل مجتمعها

من البدون، قد تضر بسمعة الكويت كمكان للقيام بالأعمال التجارية و يجعلها تبدو غير مستقرة، مما يقوض جاذبيتها كموقع للاستثمار.

المصدر | سترا تفور - ترجمة وتحرير الخليج الجديد